



خصائص المال في نظر الشريعة الإسلامية

د. عبد الله أبو بكر عبد الله
الأستاذ المساعد بكلية الشريعة والقانون
جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية

ملخص البحث

يتناول هذا البحث قضية المال باعتباره عصب الحياة وشرعيتها، وعنصر التنافس، وقوة للأفراد والشعوب تقيم به حياتها ، وتصرف به شؤونها وتشيد به حضارتها وثقافتها، وتدافع به عن نفسها بإعداد السلاح والعتاد والحصون، وتصنع به أدوات عزها وتمكينها، وتتوسع به دائرة قدراتها وإمكانياتها ، ويهدف هذا البحث إلى الوقوف على مفهوم المال وبيان خصائصه، ومنهجه العلمي المتبعة هو المنهج الاستقرائي التحليلي . ويخلص إلى أن هناك مجموعة خصائص لمال في نظر الإسلام، منها الخصائص الأساسية والإيجابية والسلبية وغيرها، وتم تقسيم هذا البحث إلى أربعة مباحث بين مقدمة وخاتمة تضم أهم النتائج والتوصيات.

مقدمة البحث:

الحمد لله الذي خلق الإنسان، وعلمه البيان، وفضله بنعمة العقل على سائر الأكوان، أحمسه سبحانه على جزيل الفضل وعظيم الامتنان، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له العلي الدين، وأشهد أنَّ محمداً عبد رسوله أكرم مخلوق وأفضل إنسان، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه بإحسان.

وبعد: فللمال له أهمية عظمى في حياة الإنسان، وما كان كذلك فهو جدير بالعناية والاهتمام، وقد اعتبره القرآن الكريم اعتماءً عظيمًا، يدل ذلك كثرة ورودها في كتاب الله تعالى حيث ذكر ستة وثمانين مرة.

ومن هذا المنطلق؛ فإن هذه الدراسة جاءت لتسلط الضوء على مفهوم المال، وبيان خصائصه في نظر الإسلام، مؤكدة سبق التشريع الإسلامي وتقرره في نظرته للمال انطلاقاً من قول النبي p: ((تعس عبد الدينار وعبد الدرهم وعبد الخميصة إن أعطي رضي وإن لم يعط سخط تعس وانتكس وإذا شيك فلا انتقش))⁽¹⁾. قوله p: ((نعم المال الصالح للمرء الصالح))⁽²⁾.

أهمية موضوع البحث:

تتبع أهمية هذا الموضوع من أهمية ما يتناوله من قضية بالغة الحساسية ؛ وهي قضية التعامل الشرعي مع المال باعتباره قوام الحياة وزينتها، وخاصة في ظل ما نعيشه من مستجدات تطرأ بوعيزة سريعة ومعاملات مالية تتغير بشكل مستمر . ومن ثم تبدو أهمية هذا البحث في الأمور التالية:-

(1) أخرجه البخاري في صحيحه ج/3 ص 1058، حديث رقم: 2730، من حديث أبي هريرة ـ.

(2) أخرجه البخاري في الأدب المفرد ج/1 ص 112، حديث رقم: 299، من حديث عمرو بن العاص ـ.

خصائص المال في نظر الشريعة الإسلامية

- أهمية المال في الإسلام باعتباره إحدى الضرورات الخمس المترقبة عن مقاصد التشريع الكبرى.
 - حرص الإسلام على المحافظة على المال وتوجيه العقوبات حدية كانت أم تعزيرية على من تمتد يده إلى أخذه بغير وجه حق.
 - تقرير الشريعة الإسلامية أن المال ملك الله تعالى، ولذا كان له - عز وجل - حكمة في ضبط أمره وتنظيم حيازته من خلال قواعد الحلال والحرام.
 - أهمية التشريع المالي في الإسلام وتفرد الشريعة الإسلامية بتقصيل أحكامه ومسائله.
 - أهمية بيان الخصائص الإسلامية للمال لمعرفة مجالات تنميته واستثماره، وأداء الحقوق الواجبة فيه وتوفيقه متطلباته وحاجاته.
- أهداف البحث:**
- يمكن إجمال الأهداف في الأمور التالية:
 - الوقوف على مفهوم المال وخصائصه العامة في نظر الشريعة الإسلامية.
 - إبراز عناية الإسلام بموضوع المال ل القيام بالحقوق الواجبة فيه، وضرورة الوقف عند حدود الله تعالى بالالتزام الحلال والكف عن الحرام.
 - الإسهام بهذه الدراسة المتواضعة في رفد وإثراء المكتبة الإسلامية وخدمة طلاب العلم وخاصة الباحثين منهم.
 - تذكير الأمة ل القيام بمسؤوليتها تجاه شريعتها السمحاء، وتجدد العهد بها على الدوام، لكونها مصدر سعادتها وريادتها.

مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة البحث في التساؤلات التالية:-

- + ما مفهوم المال وأهميته في الشريعة الإسلامية؟
- + ما هي خصائص المال وفقاً للنظرية التأصيلية للشريعة؟
- + ما هي خصائص المال وفقاً للنظرية الوصفية للشريعة؟
- + ما هي خصائص المال وفقاً للنظرية التشريعية؟

فرضيات البحث:

- المال هو ما كانت له قيمة مادية بين الناس، وجاز شرعاً الانتفاع به في حالة السعة والاختيار.
- للمال خصائص تتعلق بماهيته وتأثيره على الإنسان ، مثل: حب الإنسان الغريزي له، وأن المالك الحقيقي للمال هو الله تعالى.

- للمال خصائص تتعلق بالنظرية الإيجابية والسلبية، منها أن المال نعمة وخير وزينة، كما أنه فتنه وسبب للطغيان والمجاذيف والعقاب.
- للمال خصائص تتعلق بواجباته ومنهياته الشرعية؛ مثل الزكاة والقرض وصرفه في وجوه الخير، وغيرها.

حدود البحث:

يستعرض هذا البحث موضوع المال، ولأن هذا الموضوع كبير وعربي ومتشعب الجوانب ومتعدد الزوايا والاتجاهات؛ فإن الباحث يحاول أن يحصر هذه القضية العلمية في خصائص المال في الشريعة الإسلامية دون غيرها، استجلاء لمظاهر اهتمام الإسلام بالمال وتميزه على ما سواه من الأنظمة والتشريعات.

منهج البحث:

اتبع في هذه الدراسة المنهج الاستقرائي في استقصاء المعلومات المتعلقة بموضوع البحث من وجهة نظر الشريعة الإسلامية، وكذلك المنهج الوصفي التحليلي لاستخلاص الإفادات العلمية، وصولاً إلى نتائج البحث وتوصياته.

هيكل البحث:

تقضي طبيعة هذا البحث تحقيقاً لأهدافه وسعياً لنيل غاياته أن يقسم إلى مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة، على النحو التالي:
المقدمة: وتناولت أهمية الموضوع وأهدافه ومشكلته وفرضيه وحدوده، والمنهج المتبع فيه وهيئته.

المبحث الأول: مفهوم المال وأهميته ومعنى الخصائص.

المطلب الأول: تعريف المال وأهميته.

المطلب الثاني: معنى خصائص المال.

المبحث الثاني: خصائص المال وفقاً للنظرية التأصيلية للشريعة.

المطلب الأول: الخصائص المتعلقة بالنظرية الأساسية للمال.

المطلب الثاني: الخصائص المتعلقة بالنظرية إلى تأثير المال على الإنسان.

المبحث الثالث: خصائص المال وفقاً للنظرية الوصفية للشريعة.

المطلب الأول: الخصائص المتعلقة بالنظرية الإيجابية للمال.

المطلب الثاني: الخصائص المتعلقة بالنظرية السلبية للمال.

المبحث الرابع: خصائص المال وفقاً للنظرية التشريعية.

المطلب الأول: الخصائص المتعلقة بواجبات المال.

المطلب الثاني: الخصائص المتعلقة بمنهييات المال.

الخاتمة: وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول مفهوم المال وأهميته ومعنى الخصائص

المطلب الأول: تعريف المال وأهميته.

أولاً: تعريف المال:

المال في اللغة: قال ابن منظور: المال ما ملأته من جميع الأشياء، والجمع أموال. وفي الحديث: ((نهى عن إضاعة المال))⁽¹⁾، قيل: أراد به الحيوان أي يُحسن إليه ولا يهمل. وقيل: إضاعته إنفاقه في الحرام والمعاصي وما لا يحبه الله. وقيل: أراد به التبذير والإسراف، وإن كان في حلال مباح. قال ابن الأثير: المال في الأصل ما يملك من الذهب والفضة، ثم أطلق على كل ما يُقتني ويملك من الأعيان. وأكثر ما يُطلق المال عند العرب على الإبل؛ لأنها كانت أكثر أموالهم، ومآل الرجل يمُول ويَمَلِّ مَوْلًا وَمَوْلًَا إِذَا صار ذا مَالٍ وَتَصْغِيرُهُ مُؤْلِنٌ، والعلامة تقول مُؤْلِن بتشديد الباء وهو رجل مال وَتَمَوْلَ مثله وَمَوْلَهُ غَيْرُهُ، ورجل مال ذو مال وقيل كثيرون المال كأنه قد جعل نفسه مالاً وحقيقة ذهنه ذو مال وملته أعطيته المال ومال أهل الbadia النعم والمولة العنكبوت والشَّبَّث⁽²⁾.

وقال الفيومي : المال يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ، تقول: هُوَ الْمَالُ وَهِيَ الْمَالُ، وَيُقَالُ مَالُ الرَّجُلُ يُمَالُ مَالًا إِذَا كَثُرَ مَالُهُ فَهُوَ مَالٌ وَأَمْرَأٌ مَالٌ وَتَمَوْلَ اتَّحَدَ مَالًا وَمَوْلَهُ غَيْرُهُ . وَتَمَوْلَ مَالًا اتَّحَدَهُ قِنْيَةً فَقُولُ الْفَقَهَاءِ مَا يُتَمَوْلُ أَيْنَ مَا يُعَدُّ مَالًا فِي الْعُرْفِ وَالْمَالُ عِنْدَ أَهْلِ الْبَادِيَةِ النَّعْمُ⁽³⁾ .

وقال الرازي: المال معروف ورجل مال أي كثير المال و تَمَوْلَ الرجل صار ذا مال و مَوْلَهُ غَيْرُه تَمَوْلًا⁽⁴⁾.

(1) والحديث لفظه: (إن الله حرم ثلاثة وهي عن ثلاثة حرم عقوبة الوالد ووالد البنات ولا وفات ونهى عن ثلاثة قبل وقال وكثرة السؤال وإضاعة المال) أخرجه مسلم في صحيحه. انظر: صحيح مسلم، لمسلم بن الحاج أبي الحسين الشيشري التيسابوري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ج 3/ 1342، حديث رقم: 593، سنن البيهقي الكبير لأحمد بن الحسن بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار البارز، مكة المكرمة 1414 - 1994م، ج 6/ ص 63، حديث رقم: 11123.

(2) لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى. (635/11).

(3) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبي العباس، (101/9).

(4) مختار الصحاح، لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، تحقيق محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، طبعة 1415-1995م، (1/642).

وفي ضوء ما سبق من تعريف للمال لأهل اللغة؛ فالمال يطلق ليراد به كل ملكية من جميع الأشياء ، وكل ما يقتني ويهوزه الإنسان بالفعل، سواء أكان عيناً أم منفعة، كذهب أو فضة أو نبات أو منافع الشيء كالرubbوب واللبس والسكنى، أما ما لا يجوزه الإنسان فلا يسمى مالا كالطير في الهواء والسمك في الماء.

وأما المال في الاصطلاح: فلم تتفق كلمة الفقهاء في وضع معنى واحد للمال وإنما تباينت آراؤهم في بيان المراد من المال، فمنهم من عرفه بصفته، ومنهم عرفه بوظيفته وعباراتهم وإن اختلفت في ظاهرها، إلا أنها تقارب في مفهومها ولم تبتعد في دلالتها، والنظر الدقيق في تعاريفات أهل العلم للمال، يوحى بأنهم متتفقون على أن الأساس في اعتبار المال هو قيام المنفعة المباحة، فما كان ذا منفعة دخل في مسمى المال وأن أطلاق المال يتناول كل مملوك منتقع به، وكذلك ما كان قابلاً للتملك إذا دخل في ملك صاحبه.

فإن قيل: إن المنفعة توجد فيما حرم الشرع الانتفاع به كالخمر فإن المسلم قد ينتفع بها حال الضرورة فهل تكون مالا؟

والجواب على ذلك أن مثل هذه المنفعة غير مقصودة وليس أصلية فانتفعت عنها صفة المالية. وكذا في سائر المحرمات⁽¹⁾.

ولذلك هناك اتجاهان لأهل الفقه في تعريف المال:
الاتجاه الأول: للحنفية⁽²⁾:

عرفوا المال بأنه: كل ما يمكن حيازته وإحرازه وينتفع به عادة. أي أن المالية عندهم تتطلب توفر عنصرين:

1. إمكان الحيازة والإحراز: فلا يعد مالاً ما لا يمكن حيازته ، كالأمور المعنوية مثل: العلم والصحة.

2. إمكان الانتفاع به عادة: فكل ما لا يمكن الانتفاع به أصلاً، كلام الميت

(1) انظر تعريفات المال في المراجع التالية: المدخل الفقهي العام، لمصطفى الزرقا، دار الفكر، الطبعة الأولى، 1946م (3/114)، الفقه الإسلامي وأدلته، وهبة مصطفى الزحلبي دار الفكر، دمشق، الطبعة الثالثة، 1989م (4/40)، الملكية ونظرية العقد، للإمام محمد أبي زهرة، دار الفكر العربي، ص 51، المدخل في التعريف بالفقه الإسلامي، مصطفى شلبي، دار النهضة العربية، 1983م، ص 330.

(2) انظر تعريفات الحنفية في: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، لعلاء الدين الكاساني الحنفي، (2/294)، المبسوط لشمس الأنمة السرخي (11/79)، حاشية ابن عابدين (4/510)، الاختيار لتعليق المختار، الاختيار لتعليق المختار، لعبد الله بن محمود بن مودود الموصلي الحنفي، تحقيق عبد اللطيف محمد عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، بيروت 1426 هـ / 2005م، (9/2)، البحر الرائق شرح كنز الدفائق، لزين الدين بن إبراهيم بن نجيم، المعروف بابن نجيم المصري (2/227).

والطعام المسموم أو الفاسد، أو ينتفع به انتفاعاً لا يعتد به عادة عند الناس، ك قطرة ماء، لا يعد مالاً.

الاتجاه الثاني: لجمهور الفقهاء⁽¹⁾:

واشترط هؤلاء في تعريف المال:-

1. أن يكون الشيء له قيمة بين الناس: وهذه القيمة تثبت بوجهين: الأول: كأن يكون الشيء قد أباح الشارع الحكيم الانتفاع به في حال السعة والاختيار، كالحيوانات والعقارات، أما إذا كان الشارع الحكيم قد حرم الانتفاع به . والثاني: بوجوب الضمان على من أتلفه سواء أكانت قليلة أم كثيرة.

2. أن يكون الشيء قد أباح الشارع الحكيم الانتفاع به في حال السعة والاختيار، كالحيوانات والعقارات، أما إذا كان الشارع الحكيم قد حرم الانتفاع به كالخمر ولحم الخنزير والميته فإنه لا يكون مالاً.

ثمرة الخلاف بين الاتجاهين:

1. بالنسبة للمنافع: الحنفية لا يعتبرون المنافع أموالاً؛ لأنها لا يمكن حيازة المنفعة، إذ هي شيء معنوي لا يتصور وضع اليد عليه استقلالاً.

بينما يرى الجمهور أن المنافع من الأموال؛ لأن المنافع أساس التقويم في الأموال كسكنى الدار، وركوب السيارة. فمن غصب شيئاً وانتفع به مدة ثم رده إلى صاحبه فإنه على رأي جمهور الفقهاء يضمن قيمة المنفعة، وعلى رأي الحنفية لا ضمان عليه، غير أنهم استثنوا حالات معينة يوجبون فيها الضمان وهي:

أ. أن يكون المغصوب عيناً موقوفة.

ب. أن يكون المغصوب مملوكاً لبيته.

ج. أن يكون المغصوب شيئاً معداً للاستغلال كعقار معد للإيجار.

2. بالنسبة للخمر والخنزير: يرى الحنفية أنهما أموالاً، لأنهما مما يتعامل فيه غير المسلمين. أما جمهور الفقهاء فيرون عدم اعتبارهما أموالاً سواء أكان بالنسبة للمسلم أم لغيره، لعدم إباحة الإسلام الانتفاع بهما، وغير المسلم في دولة الإسلام حكمه حكم المسلمين له مالهم وعليه ما عليهم.

وبناء على ما سبق؛ فالمال هو ما كانت له قيمة مادية بين الناس، وجاز شرعاً

(1) انظر تعريفات الجمهور في: كشاف القناع (152/3)، الأشباه والنظائر للسيوطى، ص 258، أحكام القرآن لابن العربي 2 / 607 ، الإشراف على مسائل الخلاف للقاضى عبد الوهاب 2 / 271 ، المنشور فى القراءات للزركشى 3 / 222، شرح منتهى الإرادات 2 / 142

الانتفاع به في حالة السعة والاختيار^(١).

ثانياً: أهمية المال في الإسلام:

لا ريب في أن المال ضرورة من ضرورات الحياة ، فهو كما يقال عصب الحياة، وكما يقول أمير الشعراء أحمد شوقي:

بِالْعِلْمِ وَالْمَالِ يَنْبَغِي النَّاسُ مُلْكُهُمْ * لَمْ يُبْنَ مُلْكٌ عَلَى جَهَلٍ وَإِفْلَالٍ**

إن الإسلام دين الفطرة السوية، فهو دين يلبى الدوافع الفطرية، والرغبات الأولية، ويحقق مطالب الروح، ومتطلبات البدن وفق منهج وسيط لا إفراط فيه ولا تفريط، فالإسلام أهل المال، وشرع طرق الكسب الحلال لنيله وتحصيله وتملكه ، ومن تلكم الطرق والوسائل العمل والتجارة والزراعة والصناعة والميراث، والهبة والصد على أن لا يكون جمع المال في حد ذاته غاية وهدف، وإنما يجب أن يكون وسيلة لتحسين مستوى الحياة، والعيش الكريم، والتحدث بنعمة الله تبارك وتعالى، يقول الله تعالى: ﴿لَذَّةُ الْحَلَقَةِ الْأَوَّلَى نَعْتَمَهُ عَلَى عَبْدِهِ﴾^(٢)، ويقول النبي ﷺ: ((إن الله يحب أن يرى ثانيةً ما تقدم حرم الإسلام كنز المال وادخاره ، وعدم تنميته وتدويره، يقول الله تعالى: ﴿لَذَّةُ الْحَلَقَةِ الْأَوَّلَى نَعْتَمَهُ عَلَى عَبْدِهِ﴾)، لأجل ما تقدم حرم الإسلام كنز المال وادخاره ، وعدم تنميته وتدويره، يقول الله تعالى: ﴿لَذَّةُ الْحَلَقَةِ الْأَوَّلَى نَعْتَمَهُ عَلَى عَبْدِهِ﴾، فالمال بتدويره يؤدي إلى رفع دخل مستوى الفرد والمجتمع ويتحقق الرفاهية والرخاء الاقتصادي وانتعاش الاقتصاد الوطني وازدهاره وقوته، حتى يؤدي المال رسالته كامل في الحياة حرم الإسلام الربا والاحتكار والجشع والغش والتحايل والقمار وتوعد على ذلك، وكذلك حرم الاعتداء على أموال الآخرين بأي صورة من الصور، وشرع من العقوبات الرادعة على كل من تسول له نفسه أن يعتدي على ماله غيره.

والمال في الإسلام ركن من أركان الدين، كما هو ركن من أركان الدنيا. أما كونه من أركان الدنيا فأمر يعرفه الجميع ولا يجادل فيه أحد، وقد قالوا: المال قوام الأعمال، والمال قوام الحياة. وهو معنى مذكور في قوله تعالى: ﴿لَذَّةُ الْحَلَقَةِ الْأَوَّلَى نَعْتَمَهُ عَلَى عَبْدِهِ﴾، وأما كونه من أركان الدين، فيتجلى أولاً في الركن الثالث من أركان الإسلام،

(١) انظر: المعاملات الشرعية المالية، لأحمد إبراهيم بك، دار الفكر العربي، ص 37-4، الفقه الإسلامي وأدلته لوهبة الزحيلي (٤-٤٢/٤).

(٢) أخرجه الترمذى في سننه. انظر: الجامع الصحيح سنن الترمذى، لمحمد بن عيسى أبي عيسى الترمذى الس资料ى، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرين، دار إحياء التراث العربى، بيروت، ج ٥ / ص ١٢٤، حديث رقم: 2819. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن.

خصائص المال في نظر الشريعة الإسلامية

وهو ركن الزكاة. فالزكاة مال وعبادة مالية، وركن ماليٌّ من أركان الإسلام. ثم إن أركاناً أخرى في الإسلام تتوقف إقامتها على المال. فالصلة تحتاج إلى بناء المساجد وتجهيزها والقيام على خدمتها، وكل هذا يحتاج إلى المال. وفريضة الحج تتوقف كثيراً على المال. وأعمال البر والإحسان والصلة والصدقة والوقف... كلها مال في مال. والعلم والتعليم بحاجة إلى المال. ومعظم أنواع الجهاد والدعوة إلى الله تحتاج إلى المال.

فالأفكار والدعوات والحركات تنتشر وتنجح بقدر ما لأهلها من وسائل وأدوات، يتوقف تحصيلها وتشغيلها على المال.

ولذلك حبس الميسورون من المسلمين على مر التاريخ ، أموالهم العظيمة، فكانت رافدة ورافعة لكل الخدمات والإنجازات الحضارية، الدينية والدنيوية. وبיקفي المال فضلاً أنه يمكن صاحبه من العيش بكرامة وعفة: يُعطي ولا يطلب، وينفق ولا يسأل. وفي صحيح البخاري عن النبي ﷺ أنه قال: ((اليد العليا خير من اليد السفلة، وابداً بمن تعول. وخير الصدقة عن ظهر غنى، ومن يستعفف يُعفه الله، ومن يستغرن يُغرن الله)).⁽¹⁾ المطلب الثاني: معنى خصائص المال.

أولاً: الخصائص لغة:

جمع خصيصة. قال في القاموس المحيط: خَصَّه بالشيء خصاً وخصوصاً وخصوصية، والفتح أفتح، واختصه: أفرد به دون غيره ويقال: اختص فلان بالأمر وتخصص له إذا انفرد⁽²⁾. وفي لسان العرب: "واختصه أي: أفرد دون غيره"⁽³⁾. وقيل: "خصوصية الشيء خاصيته والخصيصة الصفة التي تميز الشيء وتحدهه والجمع خصائص"⁽⁴⁾.

وما سبق ندرك أن التعريف اللغوي للخصائص يدور حول معنى الإفراد والفضل والتمييز.

ثانياً: الخصائص اصطلاحاً:

(1) أخرجه أبو يعلى في مسنده. انظر: مسند أبي يعلى، لأحمد بن علي بن المثنى أبي يعلى الموصلي التميمي، تحقيق حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، 1404هـ/1984م، ج 10/ ص 98، حديث رقم: 5730.

(2) القاموس المحيط: لمحمد بن يعقوب الفيروز أبادي، بيروت، دار الجيل، ص 796.

(3) لسان العرب، لابن منظور، مرجع سابق، 24/7.

(4) المعجم الوسيط، إصدار مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الطبعة الخامسة 2011م (237/1).

هي الأمور التي انفرد بها الشيء دون سواه، ومنها خصائص النبي ﷺ وهي الفضائل والأمور التي خص الله بها نبيه ﷺ وأمتاز بها على سائر إخوانه من الأنبياء والمرسلين عليهم السلام وسائر البشر⁽¹⁾.

ومعنى خصائص المال: هي الأمور التي ينفرد بها المال في نظر الإسلام، أو هي تلك المميزات التي وصف بها الإسلام المال.

جدير بالذكر أن الشريعة الإسلامية قررت في نصوصها الشرعية مجموعة أوصاف وخصائص للمال من خلال نظرتها له وأكدها على أهميته وحرمتها وقيمتها وبينت كيفية الاستفادة منه في جلب السعادة ونيل رضا الله سبحانه وتعالى، كما فصلت تفصيلاً دقيقاً لا نظير له في وسائل كسبه وطرق إنفاقه وكيف يتعامل المسلم معه إلى غير ما هناك من أحكام.

المبحث الثاني

خصائص المال وفقاً للنظرية التأصيلية للشريعة

المطلب الأول: الخصائص المتعلقة بالنظرة الأساسية للمال.

نورد في هذا المطلب بإيجاز بعضًا من الخصائص المتعلقة بهذا الشأن في النقاط التالية:

أولاً: المال مال الله تعالى:

المال في نظر الإسلام مال الله تعالى بحكم الخلق والإنشاء ، كما قال تعالى: چ آ پ ب پ ب پ پ پ پ [الإنسان: 102] ، وقال تعالى: چ ڦ ڻ ڻ ڻ [البقرة: 28] ، وبيّن ذلك الملاك في نظره أن الملاك ليس بماله وإنما هو مال الله تعالى .

وأيضاً في نظره أنه ليس بملكه وإنما هو مال الله تعالى .

فالله تعالى هو الذي له ملك السموات والأرض وما بينهما ، ومن ذلك المال كله ، وإنما وله الله سبحانه لعباده فضلاً منه وإنعاماً ، وأنواعهم إياه وجعلهم مستخلفين فيه ، قال تعالى: چ گ گ گ گ چ [الحديد: 70] وقال تعالى: چ چ چ چ چ [النور: 33].

فالملال الذي في أيدي الناس إنما هو مال الله تعالى ، وهم فيه خلفاء لا أصحاب ، فليس لهم حق التصرف فيه إلا بمقدار ما يكون لوكيل في يد موكله ، وهم مسؤولون

(1) المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ ، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ، تحقيق أبي قتيبة نظر محمد الفاريابي ، دار طيبة ، الرياض ، ط 1 ، 1427هـ / 2006م.

يوم القيمة عنه كسباً وإنفاقاً ، قال تعالى: چه ه ه ه چ [التكاثر: 70] ، وقال p: ((لا تزول قدما عبد يوم القيمة، حتى يسأل عن عمره فيما أفناه؟، وعن علمه فيما فعل؟، وعن ماله من أين اكتسبه؟ وفيما أنفقه؟ وعن جسمه فيما أبلاه؟))⁽¹⁾. والشريعة تنظر إلى ملكية المال نظرة تختلف عنها في المذاهب الوصفية الأخرى كالرأسمالية والاشراكية.

فيما يرى النظام الرأسمالي أن ملكية المال ملكية خاصة، وأن الانتفاع به انتفاع خاص، وما تجبيه الدولة من ضرائب هي لتحقيق مصالح مشتركة للذين يملكون المال. نجد أن النظام الاشتراكي يرى أن ملكية المال عامة للدولة، وأن الانتفاع بها انتفاع عام للأفراد جميعاً كل على قدر انتاجه أو حسب حاجته.

أما الشريعة الإسلامية فإنها ترى أن ملكية المال هي ملكية خاصة بحق السعي الخاص وابتغاء الإنسان من فضل الله في الأرض، أما منفعته فهي منفعة عامة بحق الاستخلاف على مال الله في الأرض فنظرتها إليه تلبي غريزة الفرد في الملكية والاقتناء من جانب، كما تلبي الروابط بين المجتمع في سد حاجات من لا يملكون المال من جانب آخر، في صورة تتتوفر فيها الكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية في المعاملة، ولقد اعتنت الشريعة الإسلامية بالمال واهتمت به اهتماماً يتاسب ومكانته في حياة الناس، بحيث يكون وسيلة إلى إسعادهم وخدمتهم لصالحهم الخاصة والعامة، فقامت بتنظيم أحكام المعاملات المالية كالبيع والشراء والإجارة والسلم والهبة والوصية والقرض والوقف والرهن والضمان والوديعة والعارية والشركة. كما حثت على اكتسابه بالطرق المشروعة كالعمل والتجارة والصناعة والزراعة والإرث والهبة والعطية والزكاة والخراج والضمان والإقطاع والوصية. ونهت عن اكتسابه بالطرق الحرام كاكتسابه عن طريق الظلم والاستغلال كما في الربا والاحتكار والسرقة والغصب وقطع الطريق، أو بالطرق التي تؤدي إلى الإضرار بالغير كما في اكتسابه عن طريق الاتجار بالخمور أو الأعراض ونحوها.

ثانياً: المال وسيلة لا غاية:

الشريعة الإسلامية تبلغ في نظرتها إلى المال أعلى درجات الكمال ، عندما نرى أن المال ليس بذي قدسيّة ذاتية؛ لأنّه وسيلة لا غاية، إذ الغاية أجل وأسمى من أن تكون في المنفعة والمصلحة واللذة، والرکون إلى الدنيا وزينتها وبهرجها، لذا لا ينبغي أن يكون هو الشغل الشاغل، واللهم الوحيد للإنسان يلهث وراءه، ويسعى في اكتسابه طمعاً في جمعه، ورغبة في سرائه قال تعالى: چد د نا ئه نو نو نو نو نو

(1) آخر حديث الترمذى فى سننه، ج 4/ ص 613، حديث رقم: 2417. وقال: هذا حديث حسن صحيح

خصائص المال في نظر الشريعة الإسلامية

شرعت حق الدفاع عنه، ولو أدى ذلك إلى قتل الجاني، ويكون دمه هرداً، فقد ثبت عنه
م أنه قال: (من قتل دون ماله فهو شهيد)⁽¹⁾.

د/ النهي عن إعطاءه لمن لا يحسن التصرف فيه:
قال تعالى: ﴿كُلُّ دُثُورٍ وَفُوْقَهُ وَفِي نَسَاءٍ﴾ [النحل: 5].
هـ/ الدقة في كتابة الدين:

قال تعالى: ﴿يَعْلَمُ جِئْنَاهُ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْضِ﴾ [آل عمران: 54].

و/ النهي عن التبذير والإسراف:

قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يُنْهَا طَهْرًا عَنِ الْإِسْرَافِ﴾ [آل عمران: 27-26].

زـ/ الدعاء بحفظ المال:

في دعاء الرسول م في السفر : ((اللهم إني أعوذ بك من وعثاء السفر وكآبة المنظر وسوء المنقلب في المال والأهل)).⁽²⁾

فالشرعية ترى أن يوزع المال توزيعاً سليماً عادلاً بحيث يتحقق العدل المعيشي بين مجموع المحتججين من فقراء ومساكين وغيرهم. فتتكافأ الفرص فلا يختص فريق بالمال وحده مع حرمان الآخرين لأي سبب من الأسباب.

لذا ، فقد شرع الإسلام في المال مجموعة من الواجبات المالية المحددة وقائمة ومقدراً تحقيقاً لمبدأ التكافل الاجتماعي بحيث تؤخذ من الأغنياء وترد على الفقراء بلا فضل ولا منة من أحد بل حق الله تعالى.

خامساً: المال متعة:

قد جعل للناس متعةً، قال تعالى: ﴿يَعْلَمُ جِئْنَاهُ وَفِي نَسَاءٍ﴾ [آل عمران: 36].

سادساً: قوة التأثير:

المال وسيلة قوة من وسائل التأثير في الخير أو في الشر، فهو وسيلة للتأثير على القلوب ودعوتها للإيمان، ولذا جعل الله عز وجل حظاً ونصيباً في الزكاة للمؤلفة قلوبهم، قال تعالى: ﴿كُلُّ دُثُورٍ وَفُوْقَهُ وَفِي نَسَاءٍ﴾ [التوبة: 60].

سابعاً: الاعتدال في المال:

كما أن الإسلام يرى أن يسلك بالمال مسلك الاعتدال بين البخل والشح والإسراف

(1) أخرجه البيهقي في سننه الكبرى ج 8 / ص 335 حديث رقم: 17414، عن عبد الله بن عمرو ر.

(2) أخرجه الترمذيان. انظر: صحيح البخاري، (73/2)، كتاب المظالم، باب من قاتل دون ماله. صحيح مسلم (125/1)، كتاب بالإيمان، باب الدليل على من قصدأخذ مال غيره بغير حق.

والتبذير. قال تعالى: ﴿كُلُّ دُنْدُنٍ كُلُّ طُنْطُنٍ كُلُّ طُنْطُنٍ كُلُّ طُنْطُنٍ﴾ [الإسراء: 29].

فالبخل يُعطّل اليد حتى تصير كأنها مغولمة أي مربوطة إلى العنق ممنوعة من أداء وظيفتها، أما الإسراف فإنه تعطيل لوظيفة من وظائف اليد حيث لا تستطيع أن تمسك بشيء فكل ما وقع فيها فإن مآلها ومصيره إلى الضياع والهلاك، وقال تعالى في وصف عباده المؤمنين: ﴿مَنْ يُؤْمِنْ بِهِ يُنْهَىٰ إِلَىٰ ضَيْعَةٍ وَهُوَ لَهُ لَوْلَا دَرَاهُمَّٰهُ الَّتِي يَرْهُو بِهَاٰ﴾ [الفرقان: 67]. فللمؤمنون هم الذين يكون إنفاقهم وسطاً بين الإسراف والتقتير.

المطلب الثاني: الخصائص المتعلقة بالنظرة إلى تأثير المال على الإنسان.
لا شك في أن للدرارم بريقها وللذهب ربنائه، فالمال شقيق الروح، والنفس البشرية جلت على حب المال، قال الشاعر⁽¹⁾:

مَنْ كَانَ يَمْلِكْ دِرْهَمَيْنْ تَعْلَمَتْ *** شَفَّاهَ أَنْوَاعَ الْكَلَامِ فَقَالَ
وَتَقَدَّمَ إِلَيْهِمْ أَهْوَانَ فَاسْتَمْعَوْلَهُ *** وَرَأَيْتُهُ بَيْنَ الْوَرَىِّ مُخْتَالًا
لَوْلَا دَرَاهِمَهُ الَّتِي يَرْهُو بِهَاٰ *** لَوْجَدَتِهِ فِي النَّاسِ أَسْوَأَ حَالًا
إِنَّ الْغِنَىِّ إِذَا تَكَلَّمَ بِالْخُطْطِ *** قَالُوا صَدِقَتْ وَمَا نَطَقَتْ مُحَالًا

ومن ثم؛ ففي هذا المطلب نورد بعض الخصائص التي تظهر تأثير المال على ابن آدم، فيما يلي:-

أولاً: الحب البشري الفطري للمال:

حب الله عز وجل عباده على حب المال واقتائه، فمن أعظم الغرائز في الإنسان بعد حب البقاء وحب التملك والاقتناء قال تعالى: ﴿كُلُّ دُنْدُنٍ كُلُّ طُنْطُنٍ كُلُّ طُنْطُنٍ كُلُّ طُنْطُنٍ﴾ [الحجر: 20]، وقال تعالى: ﴿كُلُّ دُنْدُنٍ كُلُّ طُنْطُنٍ كُلُّ طُنْطُنٍ كُلُّ طُنْطُنٍ﴾ [العاديات: 8]، وقال م: ((لو كان لابن آدم، وأديان من مال لا تتبعي وأدياً ثالثاً ولا يملا جوف ابن آدم إلا التراب، ويتوسل الله على من تاب))⁽²⁾.

ثانياً: قوة تأثير المال في النفوس:

ولقوة تأثير المال في النفوس فإن كثيراً من الضعفاء يتبعون أصحاب الأموال ويتأثرون بهم قال تعالى عن نبيه نوح عليه الصلاة والسلام: ﴿أَكُلُّ مُلْكَنْ أَكُلُّ مُلْكَنْ أَكُلُّ مُلْكَنْ﴾ [نوح: 21].

(1) انظر: جواهر الأدب في أدبيات وإنشاء لغة العرب، لأحمد إبراهيم بن مصطفى الهاشمي، (489/2) مؤسسة المعارف، بيروت.

(2) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الزكاة (225/4).

ولما خرج قارون علی قومه في زينة بھر الناس وأثر عليهم، فقالوا : چ چ چ
 چ چ چ چ ی د د د چ [القصص: 79].
 فكان للمال تأثير عليهم حيث رأوا أن وفرة المال أعظم حظ وأوفر نصيب من كل شيء. وقد نهى الله سبحانه وتعالى نبیه مهداً عن التأثير بما عليه الكفار من كثرة الأموال، وهي نهي لأمته قال تعالى: چ ب ب د د ئ ئ ئ ئ ئ ئ ئ ئ ئ ئ ئ [طه: 131].

وقال تعالى: في موضعين من سورة التوبه: چ أ ب ب ب چ [التوبه: 85].
 ولجهل المشركين أو تجاهلهم بحقيقة دعوة الرسل عليهم السلام يظلون أنهم يربidon مالاً وراء هذه الدعوة وقد أمر الله تعالى نبیه نوحأ عليه الصلاة والسلام وأن يبين لقومه أنه لا يريد المال ولا يسعى إليه جزاء على دعوته، قال تعالى: چ أ ب ب
 ب ب پ پ پ چ [هود: 29].

وقال تعالی عن نبیه هود عليه السلام: چ و ف و ب ی ب د د ئ ئ ئ چ [هود: 51].

وهذا الظن من المشركين راجع إلی تأثير المال عليهم وجعله غایة ومقدساً، وقد قال نبینا محمد م لقومه كما قال الأنبياء قبله لأقوامهم: چ پ پ پ ث ث ذ ذ
 ث ث چ [الشوری: 23].

ولقمة تأثير المال في المجتمع يعمد بعض الرجال إلی التزوج من أجله. وقد أخبر النبي م بقوله: ((تنكح المرأة لأربع؛ لمالها ولحسبها وجمالها ولدينها، فاطفر بذات الدين تربت يداك))⁽¹⁾.

ثالثاً: التغير من صفات الإنسان:

الإنسان مجبر على الشح والبخل وبضم اليد، قال الله تعالى: چ چ چ چ
 [المعارج: 19-22] وقال تعالی: چ ئ ئ ئ ئ چ [النساء: 128]. وليس مرد ذلك إلى
 خوف الفقر أو الحاجة غالباً، ولكنه أمر جبل الله تعالى على الناس ليميز المنافق
 المغالب لنفسه على غيره، قال تعالی: چ گ گ گ ن ئ ئ ئ ئ ئ ئ ئ ئ ئ ئ ئ ئ ئ ئ
 ب چ [الإسراء: 100]. وحتى يصل الإنسان إلى درجة المنافقين الباذلين أموالهم في
 سبيل الله بسخاء لا بد من قهر النفس وكبح لجامها، مما يدفعها لذلك الأجر العظيم
 الذي رتبه الله تعالى على الإنفاق.
رابعاً: السؤال عنه والتعذيب به:

(1) أخرجه البخاري، كتاب النكاح، باب الأكفاء في الدين، حديث رقم 5090، وانظر: فتح الباري، لابن حجر العسقلاني (9/132).

المال نعمة من نعم الله عز وجل التي تستوجب الشكر في طرق كسبها وإنفاقها، وهو محل ابتلاء واختبار، ولذا لا بد من السؤال عنه والحساب والجزاء عليه، قال تعالى بعد أن ذكر تفاصير الناس بالمال وتتها بهم به: چ ڙ ڙ ک ک ک گ ک گ ک گ ک گ ک چ [التكاثر: 4-1].

وقد أخبر النبي ﷺ أن هذا السؤال سيكون عن جهتين: الكسب والإنفاق: ((لا ترول قدم ابن آدم يوم القيمة من عند ربها حتى يسأل عن خمسٍ: عن عمره فيما أفاء وعن شبابه فيما أبلاه، وما له من أين اكتسبه وفيه أنفقه، وماذا عمل فيما علم))(¹). ويترتب على هذا السؤال التعذيب لصاحب هذا المال الذي لم يراع فيه حق الله تعالى، بل ظن أن كثرة ماله ستنزع عنه العذاب، كما قال المترفون لرسلهم: چ ڏ ڏ ڙ ڙ ک ک ک گ گ چ گ چ گ گ چ چ [سبأ: 34-35].

المبحث الثالث خصائص المال وفقاً للنظرية الوصفية للشريعة

ونقصد بذلك أن الشريعة الإسلامية تصنف المال أحياناً بصفات ثناء ومدح إيجابية؛ إذا تحققت مقاصده وتعامل الإنسان معه وفق الشرع الحنيف، وتارة يصنف الإسلام المال بصفات ذم وقدح سلبية؛ إذا ما انعدمت في المال الموصفات الشرعية ولم يتحقق مقاصد الشرع وتعامل الإنسان معه وفق هواه، وفيما يلي نتكلم عن هذه الخصائص بشيء من التفصيل في المطلبيين الآتيين:-

المطلب الأول: الخصائص المتعلقة بالنظرة الإيجابية للمال.

أولاً: المال خير:

سماه الله تعالى خيراً، قال تعالى: چ ڦ ڦ و و ڻ ڻ ي ٻ ٻ د د ڻ ئا ڻ ٺ ئه ئه ٽ ٽ چ [البقرة: 180].

وقال تعالى: چ ک ک گ ک گ چ ٻ ٻ چ چ [البقرة: 272].

ثانياً: المال زينة:

وهو أحد زينتي الحياة الدنيا، قال الله تعالى: چ ٻ ٻ ٻ ٻ چ [الكهف: 46].

(1) أخرجه مسلم في صحيحه، (978/29)، كتاب الحج، باب ما يتولى ركب على سفر الحج، رقم الحديث .1342

ثالثاً: مধ المال:

وقد امتدحه النبي ﷺ إذا كان عند أهله فقال: ((نعم المال الصالحة للمرء الصالحة))⁽¹⁾. وقال م: ((إن هذا المال خضرة حلوة. فمن أخذه بطيب نفس بورك له فيه ومن أخذه بإسراف نفس لم ييارك له فيه، وكان كالذى يأكل ولا يشبّع، واليد العليا خير من اليد السفلى))⁽²⁾.

رابعاً: سبب للأجر الكبير:
المال وسيلة من وسائل التقرّب إلى الله تعالى والحصول على الثواب العظيم، قال تعالى: چو ي ب بد نا ئه نەچ [البقرة: 245].
خامساً: وسيلة للتقرّب:

قال تعالى: چ چ چ چ چ ڈ ڈ ڈ ڈ ڈ ڈ ڈ ڈ ک ک
ک گ گ گ گ گ چ [البقرة: 261].

وقد جاء فقراء الصحابة إلى النبي ﷺ فقالوا له: "يا رسول الله ذهب أهل الدثور من الأموال بالدرجات الغلى والنعيم المقيم. يصلون كما نصل، ويصومون كما نصوم، ولهم فضل من أموالهم يحجون بها ويغتررون ويجاهدون ويتصدقون ..."⁽³⁾.
وقال م: ((لا حسد إلا في الثنين: رجل أتاه الله القرآن فهو يقوم به آناء الليل وآناء النهار، ورجل أتاه الله مالاً فهو ينفقه آناء الليل وآناء النهار))⁽⁴⁾.
كما فضل الله سبحانه وتعالى المجاهدين بأموالهم وأنفسهم التي يبذلونها في سبيل مرضاته الله بمنع عدوان الطغاة وإقرار الحق والدفاع عنه.

المطلب الثاني: الخصائص المتعلقة بالنظرة السلبية للمال.

أولاً: المال فتنۃ⁽⁵⁾:

المال فتنۃ، افتنن به، ليحصل الابتلاء والاختبار للناس في حياتهم، فهو الوسيلة إلى الإصلاح والإفساد والخير والشر والبر والفحور، وهو مثار التنازع والتنافس في كسبه وإنفاقه وكنزه وتداوله في المصالح والمنافع بين الناس.

(1) أخرجه البخاري في الأدب المفرد، ج 1/ ص 112، حديث رقم: 299، عن عمرو بن العاص ـ.

(2) أخرجه الشیخان. انظر: فتح الباری، لابن حجر العسقلانی (236/14)، صحيح مسلم (717/2)، كتاب الزکاة، باب بیان فضل الصدقة، حديث رقم: 96.

(3) أخرجه البخاري، كتاب الأذان، باب الذكر بعد الصلاة رقم 843 الفتح 2/325.

(4) أخرجه البخاري، كتاب التوحيد، باب قول النبي ﷺ، ورجل أتاه الله القرآن رقم 7529، فتح الباري (502/13).

(5) تفسیر ابن کثیر (565/1)، أیسر التفاسیر، لأسعد حمود (1/85).

وهذه صورة في غاية العلو والكمال للترغيب في إنفاق المال في سبيل الله حتى أن المنفق بإقراضه يقرض الله تعالى، والله سبحانه وتعالى بعد ذلك يرد هذا القرض مصاعداً له الأجر والثواب على هذا العمل، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُنْفَقُ مِنْ أَجْرٍ﴾ [آل عمران: 180].

المطلب الثاني: الخصائص المتعلقة بمنهيات المال.

أولاً: النهي عن اكتناز المال:

وقد شددت الشريعة النهي عن اكتناز المال وحبسه وعدم إنفاقه في سبيل الله، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُنْفَقُ مِنْ أَجْرٍ﴾ [آل عمران: 180].

وقال تعالى: ﴿لَا يَنْهَا اللَّهُ عَنِ الْمَالِ مَنْ يَنْهَا فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [آل عمران: 180].

والقرآن عندما يحذرنا من البخل إنما يريد من وراء ذلك هدفاً سامياً، ومنفعة عامة، تتمثل في منع حبس المال، وتجميد حركته، وإهلاك منفعته عن التبادل وتدالى الأيدي في الأسواق من أجل أن ينتفع به الناس، ويكون خادماً لمصالحهم.

ثانياً: النهي عن الإسراف:

كما شدد في المقابل على النهي عن الإسراف وإضاعة المال وتبذيره وتوزيعه فيما لا ينبغي، والمغالاة في إنفاقه حتى ولو كان ذلك في إعطاء ذوي الحقوق حقوقهم، قال تعالى: ﴿لَا يَنْهَا اللَّهُ عَنِ الْمَالِ مَنْ يَنْهَا فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [آل عمران: 180].

فالتبذير عاقبته ضياع المال وهلاكه، وثبت عن النبي ﷺ أنه قال: ((إن الله كره لكم ثلاثة: قيل وقال، وإضاعة المال، وكثرة السؤال)).⁽¹⁾.

(1) أخرجه البخاري عن أبي هريرة والمغيرة بن شيبة، صحيح البخاري كتاب الزكاة، باب قول الله تعالى: ﴿لَا يَنْهَا اللَّهُ عَنِ الْمَالِ مَنْ يَنْهَا فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [آل عمران: 180].

الخاتمة

من خلال استعراضنا لقضية المال وخاصة في جانبها المتعلق بالخصائص والميزات في نظر الشريعة الإسلامية، وبيان بعض الأحكام والضوابط التي المتعلقة بهذه الخصائص، تنتهي هذه الدراسة لتبرز أهم ما توصلت إليه من نتائج وتوصيات، وذلك على النحو التالي:-

أولاً: النتائج:

- [1] مفهوم المال هو ما كانت له قيمة مادية بين الناس، وجاز شرعاً الانتفاع به في حالة السعة والاختيار.
- [2] المال قوام الحياة وزينتها، كما أنه نعمة من نعم الله تعالى على الإنسان جعله زينة الحياة وسبيل لخير الدنيا والآخرة.
- [3] للمال أهمية كبيرة في إصلاح أمر الفرد والدولة تعلقت به كثير من الأحكام الشرعية في كسبه وإنفاقه.
- [4] يعتبر المال سبباً من أسباب المفاضلة في الآخرة، استناداً إلى قول الله تعالى: چا ب ب ب ب پ پ پ پ ف ذ ث ث ث ڦ ڦ ڦ ڦ.
- [5] خصائص المال هي الأمور التي ينفرد بها المال في نظر الإسلام، أو هي تلك المميزات التي وصف بها الإسلام المال.
- [6] من الخصائص المتعلقة بالنظرة الأساسية للمال: أنه ملك الله تعالى، وأنه وسيلة لا غاية، وأن الشرع أمر بتحصيله والمحافظة عليه، والاعتدال في إنفاقه، وأنه متع، وأنه قوي التأثير على النفس.
- [7] من الخصائص المتعلقة بالنظرة إلى تأثير المال على الإنسان: الحب البشري الفطري للمال، والصفات البشرية الجبلية كالتفتير والحرص والشح والبخل وبغض اليد. وأن الإنسان سيسأل عن ماله ويحاسب عليه.
- [8] من الخصائص المتعلقة بالنظرة الإيجابية للمال: أنه خير وزينة ونعمه ووسيلة للتقارب وسبل للأجر الكبير.
- [9] من الخصائص المتعلقة بالنظرة السلبية للمال: أنه فتنه ولا ينفع صاحبه يوم القيمة إلا لمن عمل صالحاً، وأنه سبب للطغيان، وأنه يشغل صاحبه عن العبادة ويلهيه عن ذكر الله تعالى.
- [10] من الخصائص المتعلقة بواجبات المال: الزكاة، والنفقة على الزوجة والوالد والولد، والكافرات، وبذل المال في سائر وجوه الخير.
- [11] من الخصائص المتعلقة بمنهيات المال: اكتنازه وحبسه وعدم إنفاقه في سبيل الله وإضاعته وتبذيره وتوزيعه فيما لا ينبغي.

ثانياً: التوصيات:

- [1] نوصي القائمين على أمر الرعاية مراقبة الكسب بطرق غير مشروعة، فكل ما اكتسب عن طريق خبيث لا يقره الشرع كبيع الغرر والمخاطر وغلاء الأسعار والاحتكار وغيرها منأكل أموال الناس بالباطل.
- [2] نوصي بدراسة الآيات القرآنية التي وردت فيها ذكر المال دراسة متأنية لمعرفة مزيد بين خصائص المال.
- [3] نوصي بمزيد دراسة في الحقوق التي فرضها الله تعالى ، وحقوق أخرى رغب الله تعالى فيها، وأعظم مثوبتها.
- [4] للمال آفات كثيرة نرجو بيان تلك الآفات بصورة تفصيلية حتى إلا يقع فيها المسلم.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسلیماً كثيراً.